ياسامعين الصوت

مخـــــــدرات!

شكـر الـصـالحي

استشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة تفشي المخدرات بانواعها الوافدة و المستوطنة فمن مزارع افغانستان الى ازقة البتاويين عشرات من المتاجرين بهذه الافات القاتلة.

اذ اصبحت ظاهرة لا يمكن السكوت عليها فقد اوغلت في تدمير قطاعات واسعة من العراقيين الصابرين ويشكل الشباب العاطل نسبة عالية من متعاطي هذه السموم وتشير الجهات ذات الصلة الى ان العراق اصبح محطة لمرور المخدرات الى البلدان المجاورة اضافة الى بيعها واستنشاقها في الداخل وحسب –ما ارى– ان من الواجبات الأولى التي تقع على عاتق الحكومة اهمية التصدي لمروجي هذه الامراض وملاحقة البؤر المنحرفة التي تشيع تداولها بين اوساط المجتمع وباحكام اغلاق الحدود مع دول الجوار وتفعيل المواد القانونية في قانون العقوبات النافذ وايقاع العقوبات الرادعة ضد كل من يقترف جريمة المتاجرة وتعاطي المخدرات اضافة الى وضع برامج اعلامية للتنبيه الى مخاطرها على ان تتولى الاحزاب والمكونات والنخب السياسية ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة توعية منتسبيها وعموم المواطنين بما وصلت اليه الحالة من خطورة قاتلة على العراقيين .

ويفترض توفير التقنيات الحديثة للكشف عن هذه السموم في المعابر الحدودية كما لا يجوز إهمال المذاخر الطبية والصيدليات والمستشفيات من المراقبة والمتابعة وقطع الطريق على مروجي اقراص الهلوسة وما الى ذلك من عقاقير لا يجوز تخصيصها الى طالبيها من غير فحص ومعاينة جدية وحريصة والا فان هذه الاماكن لا تقل خطورة عن مزارع المخدرات في افغانستان . ولكي نضع حدا لمكافحة هذه الافات وملاحقة فرسانها . يقتضي تطبيق عقوبة الاعدام بكل اطراف المتجارة والاستيراد والتهريب والتعاطي اللاأخلاقي بكل انواع المخدرات ايا كان مصدرها والجهة التي تقف وراء قتل المئات من الشباب العراقي .

ومن ثم لا بد من تهيئة الاجواء المناسبة لمحاصرة هذه الافات . بتوفير العمل للعاطلين وتعيين الالاف من الخريجين الذين يبحثون عن فرص لائقة للعيش الكريم . و التشديد من اجراءات المراقبة الحكومية والشعبية على الاسواق والباعة المتجولين الذين اصبح بعضهم اداة طيعة للارتزاق بهذه العبوات التي تقتل الحرث والنسل .

ولقد ان الاوان لكل اصحاب الضمائر الحية من العراقيين الشرفاء الى رفع درجة يقظتهم للتصدي الفاعل لكل عنصر شرير لا يهمه سوى المال الحرام والمتاجرة بأعصاب ومصائر الاخرين ، و اذا لم تتكاتف كل الجهود الخيرة من قوى ومنظمات واحزاب واجهزة اعلام لهذه الظاهرة فان النتائج المتوقعة ستكون كارثية تقود الى تزايد معدلات الجريمة المنظمة وتعطيل قدرات اعداد هائلة من القوى المؤهلة للمشاركة في عمليات البناء واعادة اعمار ما دمرته العمليات العسكرية اننا نهيب بالحكومة ان تضع الدراسات الجادة وخطط المكافحة والملاحقة بكثير من الرؤية والفهم الموضوعي لاسباب تفشي الظاهرة . و السعي للقضاء على المسببات المعروفة .

ولا نشك ابدا بقدرة اجهزتنا الحدودية والرقابية في وأد هذه الظاهرة والتصدي للمستفيدين من شيوعها . فالواجب القانوني والديني والاخلاقي يدعو الجميع مسؤولين ومواطنين الى الانتباه الى هذه السموم التي تهدد الكيان الاجتماعي وتسهم بتدمير عناصره الشابة ... فلا تتوانوا عن ملاحقة المخدرات وانزال القصاص العادل بالمتاجرين بدماء واموال العراقيين الصابرين...

> لا نشك ابدا بقدرة اجهزتنا الحدودية والرقابية في وأد هذه الظاهرة والتصدي للمستفيدين من شيوعها . فالواجب القانوني والديني والاخلاقي يدعو الجميع مسؤولين ومواطنين الى الانتباه الى هذه السموم التي تهدد الكيان الاجتماعي وتسهم بتدمير عناصره الشابة.

قضية ومسؤول

قـــوائم غـــريبـــة لهـــواتف عـــاطلـــة!

بغداد/ كريم الحمداني

أستغرب ابو فريد وهو يتسلم قسيمة اجور الهاتف من ساعي البريد في منطقة الشعب من المبلغ الذي عليه تسديده مليونا دينار . ومحل استغرابه انه دأب على تسديد ما يصله من قوائم أولاً بأول دون تأخيروتؤكد ذلك اخر قائمة سددها والشيء نفسه حصل مع المواطن ابو رياض الذي عليه ان يسدد اكثر من ١٩٧ الف دينار وفق القسيمة التي وردت اليه من بدالة العلوية وهاتفه معطل مما يقارب السنتين وغيرها الكثير من شكاوى المواطنين الذين لجئوا الى وسائل الاعلام بعد ان ملوا كثرة المراجعات دون نتيجة.

هذه القضية حملناها الى المسؤولين في وزارة الاتصالات وبالتحديد الشركة العامة للاتصالات والبريدبغية ايجاد الاجوبة لاستفسارات المواطنين وكانت محطتنا الاولى علاقات واعلام الشركة فأرشدونا الى مسؤول المشتركين للاجابة على استفسارات المواطنين ولم نجده يومها وليس لديه بديل .وعدنا الى الاعلام مرة اخرى لتسهيل المهمة احد الزملاء في الاعلام قال اذا كنتم تريدون تصريحا حول الموضوع فألامر من اختصاص علاقات واعلام الوزارة حسب تعليماتهم حيث لا يحق لأي موظف في الوزارة التحدث مع وسائل الاعلام من دون اخذ موافقة مسبقة بعد ذلك قصدنا العلاقات والاعلام وتفاجأنا بأن المديرة في اجتماع وعلينا ان نأتي في يوم اخر والاعلام فيه الكثير من الموظفين والموظفات ويبدو وانهم لا يمتلكون الصلاحية بأي شيء حتى لوكان الامر تسهيل مهمة الاعلامي وارشاده لنقل الحقيقة للناس وبعض العاملين ارشدنا بالذهاب الى اقسام المشتركين في بدالتي العلوية والصالحية متناسين ان تعليمات منع التصريحات الصحفية للمسؤولين في الاتصالات سارية على هؤلاء ايضا. وفي استعلامات الوزارة لفت انتباهنا اعلان مسبوق بعبارة بشرى سارة وعند قراءته تبين بأن الوزارة اصدرت تعليمات بتقسيط قوائم اجور الهاتف التي تحمل مبالغ كبيرة بـ١٠٠٠٠ آلاف دينار شهريا وهو مبلغ كبير على الموظفين والمتقاعدين وكيف يكون الامر على العاطل؟!.

هذه القضية نطرحها من خلال الجريدة امام وزير الاتصالات والمدير العام للشركة العامة للاتصالات والبريد لتسهيل مهمة الاعلاميين الذين يسلطون الضوء على مشاكل وهموم المواطنين الذين يلجأون للصحافة بعد ان سدت في وجوهم كل السبل وهذا واضح اذا كان البعض يتعامل مع الصحافة هكذا فما بالك بالمواطن البسيط؟.

مشكلة بحاجة لحلول

أفراح شوقي

وجدتهن مصادفة أمامي وأنا في طريقي لمقر عملي أنهن ثلاث نساء عاملات .. لكل منهن قصة وكفاح طويلان والتمسن مني بإلحاح ان اكتب عنهن ولنقرأ ما قلن:

– أولهن المواطنة ام إسراء (٤٥ عاما) بائعة شاي "كنت اسكن منطقة البياع لكني هجرت منها بعد تردي الأوضاع الأمنية فيها قبل عام ونيف وسكنت الزعفرانية في غرفة صغيرة مع أولادي السبعة ولا معيل لنا لان زوجي تعرض لعوق شديد اثر انفجار عبوة ناسفة وهو في طريقه لمقر عمله. لم نحظ بدعم أي جهة حكومية او غير حكومية وتكمل حديثها بأسى(لو كنت أكملت تعليمي لربما حصلت على فرصة عمل مناسبة).

المواطنة الثانية هي ام علي (٤٢ عاما) كانت تضع أمامها مجموعة سبح بنوعيات بسيطة مع بهارات وأعشاب تقول "اعمل منذ الصباح وحتى مغيب الشمس في منطقة الكاظمية لدي ثلاثة أبناء وزوجي توفي وترك لي مهمة إعالتهم وحدي وهو لم يكن موظفا لأحصل على راتب تقاعدي فقد كان عاملا بالأجرة اليومية ولم أجد الا ان ابيع هذه الحاجيات التي لا تكاد تكفي حاجاتنا الأساسية وختمت كلامها بان انقل عنها مناشدتها الحكومة الالتفات لها وتخصيص راتب او قطعة ارض صغيرة اسكن فيها مع أولادي.

المواطنة الثالثة هي ام علي ايضا لكنها مواليد ١٩٨٠ تقول" اعمل في الخبازة منذ زمن طويل لأساعد زوجي فراتبه محدود (يعمل منظفاً في البلدية)، لدي ولدان والثالث في الطريق وأكملت وهي تمسح عرقها لا اتعب من عملي ابداً، أبقى بجوار التنور ساعات طويلة في الحر والبرد ... المردود قليل وسط غلاء الأسعار .. لكن نطلب ان يلتفت احد لمعاناتها ونلقى العون ممن يعنيه أمرنا.

عتب على بعض مديري المدارس

احد اولياء امور الطلبة في الدراسة الابتدائية بعث برسالة ضمنها عتبه على بعض مديري المدارس الابتدائية في منطقة بغداد الجديدة /حي المعلمين يقول فيها :

تحدث في بعض المرات مواجهات ما بين مسلحين وقوات الامن العراقية من شرطة وجيش في المنطقة فيؤمر التلاميذ بمغادرة المدرسة وهم في حالة فزع وخوف شديدين ولكن الذي يلفت الانتباه ان المعلمين ومديري المدارس يكونون هم اول من يترك المدرسة ولا ينتظرون لحين الاطمئنان على التلاميذ واخلائهم من المدرسة وايجاد الوسيلة لإيصالهم الى منازلهم خاصة ان البعض منهم ينتظر الباص الذي يوصله او ان منطقته تبعد عن المدرسة مسافة بعيدة ...الا يستدعي ذلك النظر؟ ..وزارة التربية معنية بهذا الامر.

شوارعنا وإطلاق النار

ما زالت ممارسة اطلاق النار العشوائي تجري في شوارع بغداد المهمة من افراد الحمايات المرافقة لمسؤولي الدولة لسبب او من دونه وهذه الظاهرة مؤشر غير مستحب خاصة ان العاصمة بغداد تعيش ظروفا يمكن ان يقال عنها بانها تحسنت عما كانت عليه سابقا وان انعكاس ذلك على المواطن حتما سيكون انعكاسا سلبيا وهو الذي يتطلع الى اجواء بلا نيران ودخان بعد ان ملأ ت اسماعه لفترة طويلة فرفقاً بالمواطنين واجعلوهم يشعرون بان الوضع تغير عن ما كان عليه ونحو الاحسن لا ملء اسماعنا باصوات النيران

المواطن فاضل سبهان حمود
بغداد

النقل الخاص في حي الرئاسة!

بعث المواطن زيد عبدالنبي من منطقة بغداد الجديدة برسالة يذكر فيها ان المواطنين في هذه المنطقة ازدادت معاناتهم كثيرا بسبب حالات الاستلاب التي يمارسها عليهم اصحاب سيارات النقل ويذكر انه وبعد ان كان ينتقل من بغداد الجديدة الى منطقة حي الرئاسة بسيارة نقل واحدة تحتم عليه هذا الأيام استخدام ثلاث وسائط نقل من بغداد الجديدة الى المشتل ومن المشتل الى منطقة حي المعلمين ومن ثم الى حي الرئاسة ويعني ذلك الى ان اصحاب السيارات قامو بتقطيع الطريق الواحد الى ثلاث محطات من اجل استغلال المواطن ودفع اضعاف ما كان يدفعه في السابق ويقول لانعلم الى من نشتكي امرنا ومن الذي يعول عليه لايقاف هذا التدهور في النقل الخاص.

مدارس الشعلة بلا ساحات رياضية

المواطن يوسف اسماعيل من منطقة الشعلة في الرسالة التي بعث بها يقول ان وزارة التربية لا تزال لا تولي درس الرياضة في المدارس الابتدائية الاهمية المطلوبة وتعتبره من الدروس غير ذات الفائدة بالعكس من الدول المتطورة التي لاتقل عنايتها به عن الدروس العلمية ودليله على ذلك ان الساحات الموجودة في بعض المدارس قد الغيت وشيدت مكانها ابنية ملحقة من دون بديل للساحات.. ويضيف انه من الاباء الذين يجدون في ابنائهم مواهب رياضية كان يتمنى ان تصقلها لهم المدرسة ولكن ما يحدث هو عكس ما يتمنى.

تقـــريـــر

بالرغم من منع بيعها.. التجهيزات العسكرية لاتزال تباع في الأسواق !

بغداد/ الصدى

في نهاية اذار الماضي اصدرت قيادة عمليات بغداد-فرض القانون تعليمات منعت بموجبها عرض التجهيزات العسكرية وبيعها في الاسواق اعتبارا من الاول من نيسان كما جاء في التصريح الصحفي للناطق الرسمي للعمليات وتناقلته وسائل الاعلام المختلفة.

ولكن زيارة لاسواق بيع هذه التجهيزات في الباب الشرقي ومنطقة بغداد الجديدة وعلاوي الحلة نرى ان الامر لم ينفذ حيث استمر بيع هذه التجهيزات والتي تشتمل على الملابس العراقية –جيش– وشرطة –بمختلف الرتب– اضافة الى العلامات المكملة للقيافة العسكرية .

يقول ابو مهند احد المتاجرين بهذه التجهيزات ان عمله استمر ومازال يعرض بضاعته بلا مضايقة من احد .وهل هناك شيء يطلبه من المشتري يثبت بأنه عسكري او شرطي قال هذه ليست مهمتي انا ابيع لكل من يريد ان يشتري ولايهمني من يكون . اما ابو تبارك وهو بائع اخر رفض اجابتنا عن كيفية الحصول على هذه التجهيزات ولكنه قال بأنه يستطيع تجهيز فرقة عسكرية بكل ماتحتاجه من ملابس ودروع وخوذ وغيرها معلقا بأنها تجارة مربحة من دون عناء .

واثناء جولتي في سوق التجهيزات العسكرية كما يطلق عليه جاء شاب وطلب بدلة. عسكرية مع مستلزماتها وعند اختياره للموديل ونوعية القماش كان سعرها (٥٠) الف دينار عدا ونقدا ومن باب الفضول الصحفي سألت الشاب عن طبيعة عمله واذا كان عسكري لماذا لم يتم تجهيزه عن طريق وحدته العسكرية قال انا بالفعل عسكري ولكن التجهيزات التي تسلمتها لاتعجبني وانا احب الترتيب و– الكشخة– قلت له ان سعرها مرتفع قال راتبي جيد ويتحمل مثل هذه التكاليف ، رجل اخر يبحث عن رتبة عسكرية وبالتحديد رتبة عميد ووجد ضالته عند محل ابو تبارك وهنا سؤال يطرح نفسه اذا كان هذا الرجل ضابطا في الجيش لماذا لايجهز من وحدته او من الحوانيت العسكرية المخصصة للضباط في اقل تقدير.ويبدو ان تعليمات منع عرض وبيع التجهيزات العسكرية لم تفعل اذا لم نقل بأنها لم تطبق اصلا فهذه المحال تواصل المتاجرة بالتجهيزات العسكرية في مناطق حيوية تقع تحت انظار الجيش واجهزة الشرطة في مناطق الباب الشرقي بغداد الجديدة وعلاوي الحلة . المطلوب من هذه الاجهزة تفعيل اجراءات المنع خاصة ان الكثير من العصابات وقطاع الطرق ينفذون اعمالهم الدنيئة بحق الابرياء مرتدين لباس الشرطة او الجيش ويستخدون مختلف الاسلحة ومنها مايباع في الاسواق علنا كالحراب المتنوعة القاتلة وغيرها .نتمنى على القائمين على فرض القانون التركيز على هذه الاسواق التي كانت ومازالت ركنا اساسيا في تجهيز الخارجين عن القانون والعصابات والمسلحين الذين عاثوا في الارض فسادا والاجراء الاول الحد من وصول هذه التجهيزات الى السوق هو محاسبة كل المتعاملين في هذه التجارة التي هي سبب من اسباب عدم الاستقرار في الجانب الأمني.

رسالة العدد

الى امانة بغداد مع التحية

نود اهداء امانة بغداد اطيب تحياتنا وتمنياتنا لها بالتوفيق في تقديم خدماتها وانجازاتها الى سكان العاصمة بغداد التي أثبتت لنا ذلك في العديد مما قامت به من مشاريع خدمية لا يستطيع احد منا نكرانها ولكنا هنا نريد ان نبث لها شكوانا نحن سكنة المحلة ٤٢٦ في مدينة الحرية ونتمنى ان تستحوذ شكوانا على اهتمام المسؤو لين في الامانة وفحواها ان مجاري محلتنا دائما ما يعتريها الطفح نتيجة الانسدادات التي تعالج بواسطة آليالت دائرة المجاري في مدينة الحرية والذي درج عليه المواطنون بانهم يستدعون عمال المجاري من دائرتهم من اجل معالجة الطفح الذي يحدث ولكن الامور في الاونة الاخيرة اتخذت مسارا اخر جعل المواطن لا يسارع الى الاخبار عنها لعلمه مسبقا بان العمال سوف يشترطون عليه مبالغ تتراوح ما بين (٢٥-٧٥) الف دينار مقابل معالجة اي طفح يحدث او ان الامر يهمل من قبل الدائرة التي تقع في مدخل مدينة الحرية مقابل محطة مدينة الغاز اهمالا متعمدا جتى من المسؤول المشرف ما نريده ان تقوم الامانة بحث الاخرين من العاملين لديها بمساعدة المواطنين وتفهم امورهم بدل فرض المبالغ غير القانونية عليهم وان يجري افهامهم بان الآليات المستخدمة هي اليات الدولة فكيف يجوز فرض اسعارا عليها لتقديم خدمة للمواطن وكلنا امل بتجاوز هذا الامر الذي نعتقد بانه طارئ على العاملين في امانة بغداد الذين عهدنا منهم الاخلاص والتفاني في سبيل المواطنين وبكافة المناطق دون استثناء.

مشاهدات

ابنية

عمارات زيونة السكنية وقاعة الرياضة قرب ملعب الشعب الدولي والعديد من ابنية رسمية واهلية لابد من ان تبادر الجهات الى تغيير الوانها الكالحة الى الألوان الزاهية التي لابد لها من ان تنعكس على نفسية المواطن.

يوم الاحد

من يوم الاحد على وجه الخصوص تزداد معاناة المواطن وهو يقطع شوارع العاصمة بشق الانفس للوصول الى بغيته بسبب زحمة الشوارع واكتظاظها بالسيارات والبعض من اصحاب سيارات النقل لايغامر بالذهاب الى تلك االشوارع ولا نعلم ما الحل؟

حزام الامان

اعتقد ان التاكيد على حالات ربط حزام الامان لاصحاب السيارات المختلفة ليس باهم من التاكيد على من يقود السيارة بلا اجازة او بعمر لايسمح له القانون بقيادتها

ساحة

الساحة التي تقع في بداية الجسر الجمهوري من ناحية الكرخ يمكن ان تكون نموذجا لبقية الساحات بما وفرته من لعب ملونة ومصنوعة من اللدائن لايمكن لها ان تؤذي الاطفال الفرحين بها.

معكوس

اشتد الحر وغابت فعالية رش الشوارع بالمياه لتلطيف الاجواء ولم نعد نرى الصهاريج كما كنا نراها في اوقات لا تكون فيها الحاجة ماسة الى الرش ولا نعلم ان كان يجري الامر بالمعكوس لذلك نرى اغاب شوارعنا هذه الايام مصدرا (غباريا) لاينضب

ازقة

لو قيظ لازقة البتاويين المميزة بدورها السكنية القديمة ان تحظى بالاهتمام والصيانة لكانت من مناطق بغداد التي يمكن اسغلالها في عكس التراث المعماري والاجواء البغدادية الاصيلة التي نحن بأشد الحاجة اليها اليوم في استعادة الكثير من رموزنا الوطنية.

ثقة

رؤية العوائل التي اكتظت بها حدائق ومتنزهات منطقة الغدير تعطي مؤشرا على ان العائلة العراقية وثقت تماما بهزيمة قوى الظلام وان لاسبيل لعودتهم ثانية.

كاريكاتير

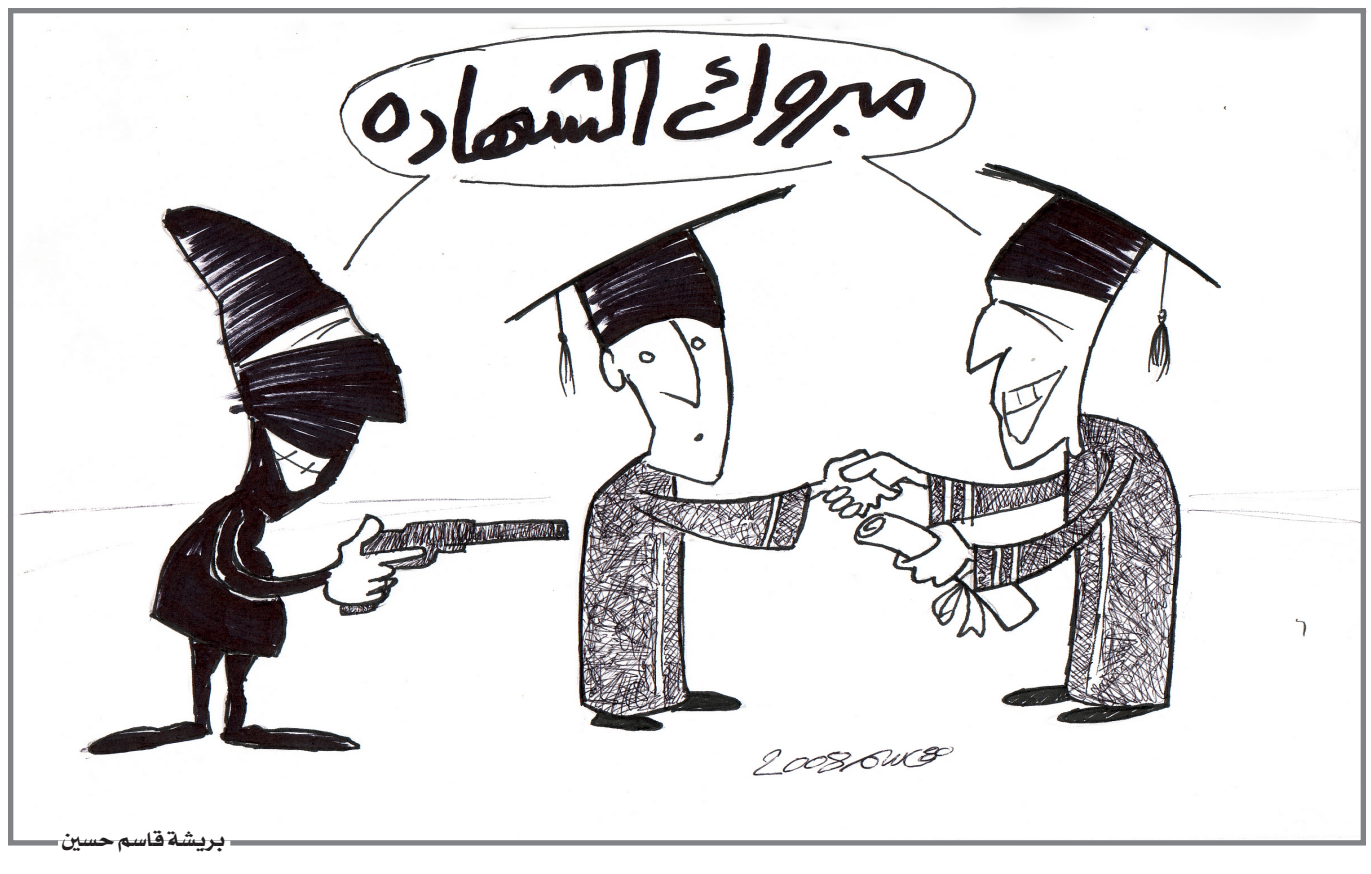

بريشة قاسم حسين